موقف الحزب الشيوعي العراقي من الجبهة الوطنية التقدمية

1968 - 1973

د. طارق مجيد تقي
الكلية التربوية المفتوحة

مقدمة :

في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، لا تجد فيه ظرفاً زمانياً وسياسياً أرخا مشهداً تاريخياً شديد التعبير لانضمام الحزبين الشيوعي والبعث ، وتوحيد صفوفهما السياسية في جبهة وطنية واحدة إلا نادراً في التاسع من آذار 1957 في "جبهة الاتحاد الوطني" للعمل معاً مع بقية الاحزاب الوطنية الاخرى لاسقاط النظام الملكي في ظل ظروف موضوعية فُرضت عليهما العمل سوياً . لكن سرعان ما انفرط عقد هذه الجبهة لاختلاف هذين الحزبين في منطلقاتهما ورؤاهما السياسية واساليبهما الحركية ، فضلاً عن العامل النفسي، والتراث المثقل بالكراهية التي احتفظ بها التيار القومي العروبي لا سيما حزب البعث تجاه الشيوعيين .

وهكذا ، فأن سرعة افتراق الحزبين عن العمل الجبهوي المشترك ، وتحولهما الى خصمين لدودين يحتكمان الى لغة العنف لتصفية بعضهما للبعض الآخر بدلاً من لغة الحوار ، لا نزعم أنها استثنائية على مدى تاريخهما السياسي في العراق ، بل انما الاستثناء ان يقبل ، فيما بعد ، الحزب الشيوعي العراقي ، العمل مع حزب البعث في جبهة وطنية واحدة بعد انقلاب السابع عشر من تموز 1968 . لكن ليس من المتوقع ان يندفع الشيوعيون بسهولة للمشاركة في الحكم تحت قيادة البعث ، إذ ما زال القمع والارهاب السياسي الذي مارسه البعثيون ضدهم ابان انقلابهم الاول في الثامن من شباط 1963 . حاضراً في تفكيرهم . وموقف لا يستبعد ان خلق أزمة ثقة بحزب البعث أن يفي بوعوده والالتزام بالعمل المشترك معهم ، مما أطال في حوارهم على مدى خمس سنوات

من التردد والشك ليتم بعدها التوقيع مع حزب البعث على "ميثاق العمل الوطني" في السابع عشر من تموز 1973 .

اعتمد الباحث بدراسته لهذا الموضوع على مصادر عدة ، ففي الجانب السياسي ، تنوعت المصادر واختلفت في الاتجاهات الفكرية والسياسية ، تأتي في مقدمتها وثائق وادبيات الحزبين ، الشيوعي العراقي ، والبعث العربي الاشتراكي ، وعلى مجموعة من المراسلات والمقابلات الشخصية لقياديين في الحزب الشيوعي ، والحركة الاشتراكية العربية ممن ساهموا في الاحداث. ومن الجانب التاريخي ، اعتمد الباحث على العديد من الرسائل والاطاريح الجامعية ، والصحف والمجلات العراقية السرية منها والعلنية ، ومصادر تاريخية اخرى ، فضلاً عن شهادة لقيادي في حزب البعث موثقة لقناة الجزيرة الفضائية القطرية ثبتت في قائمة الهوامش والمصادر بوصفها مذكرات شخصية ، ومصدراً من مصادر التاريخ المهمة .

توطئة :

دخل العراق بأنتخاب اللواء عبد الرحمن محمد عارف رئيساً للجمهورية في السابع عشر من نيسان 1966 (1) ، مرحلة سياسية جديدة ، كما دخل الصراع على السلطة فيها طوراً جديداً استأنف العسكريون فيه ، الذين كبح جماحهم الرئيس عبد السلام محمد عارف ، محاولات الارتقاء الى الحكم في ظل عهد سياسي لا يرهب جانبه في جميع الاحوال (2) . فعلى الرغم من أن عبد الرحمن عارف كان عسكرياً محترفا ، الا انه كان أقل مهارة في الامور السياسية ، إذ إفتقر الى الدهاء والمناورة بين الكتل المتصارعة على السلطة (3) . واصبح ضعف نظامه واضحاً وتصاعدت مشكلاته ، ولم يكن من الصعب تحديد ضعف حكمه ، فقد شهد نظامه عشية سقوطه أزمات سياسية خانقة فاقم من حدتها تصاعد الصراع بين العسكريين والمدنيين ، إذ بدأ العسكريون يضغطون لتكون كلمتهم النافذة في السلطة . ومن جهتها ، طالبت القوى المدنية بإلحاح شديد بإقامة حكومة مدنية ، واجراء انتخابات لتأسيس حياة برلمانية وتداول سلمي للسلطة. فضلاً عن ذلك ، كان ثمة اخفاقات ، وزيادة في المشكلات التي رافقت اداء مؤسسات الدولة ونظامها في جميع الاتجاهات ، لا سيما فشل نظام الرئيس عبد الرحمن عارف في اقناع الاحزاب

والجماعات والقوى السياسية المختلفة للأندماج في حكومة ائتلافية تحت رعاية جبهة وطنية (4) .

وفوق ذلك ، وبعيداً عن احترافه العسكري ، فان الذي شجع العسكريين والقوى السياسية المناؤة على تحدي الرئيس عبد الرحمن ، راجع في الاساس الى طبيعته المهادنة، وتركيب مقوماته الشخصية المتباينة مع الحرفة العسكرية ، مما جرأ كبار الضباط على انعدام خشيتهم منه. وبتوصيف المؤرخة الامريكية ، فيبي مار ، كان الرئيس عبد الرحمن "ذا شخصية واهنة نسبياً ، إذ شعر الضباط الطموحين ان بأمكانهم التلاعب به" (5) . من هذا ، ومن ضعف اداء النظام بشكل عام ، يمكن القول ان سرعة نجاح الانقلاب العسكري الذي قاده حزب البعث العربي الاشتراكي ضد الرئيس عبد الرحمن في السابع عشر من تموز 1968 ، كان في جزء منه انعكاساً لهذين العاملين الذين منحا قسطاً وافراً لمجموعة من الضباط المغامرين للتجرأ على اقتحام القصر الجمهوري والسيطرة عليه . وفي جزء مهم آخر ، ما كان لانقلاب حزب البعث ان ينجح إلا بتحالفه مع عدد من الضباط وصفوا بأنهم من ذوي "الارتباطات المشبوهة" (6) .

البعثيون على هرم السلطة

الواقع ، حتى الساعات الاولى من يوم الانقلاب ، وسيطرة البعثيين والمتحالفين معهم على جميع المفاصل المهمة في الدولة ، لم يتجرأوا على التصريح علانية للرأي العام العراقي عن هويتهم وقيادتهم للنظام الجديد . ويبدو ان الذي أرغم البعثيين على عدم الكشف عن هوية الانقلاب جاء على خلفية قلة الدعم والتأييد الشعبيين تجاههم . وفي هذا الشأن ، ليس ثمة ما يؤكد ذلك تاريخياً ، إلا ما أعترف به، لاحقا ، عضو " مجلس قيادة الثورة" (7) ، وعضو القيادة القطرية لحزب البعث، صلاح عمر العلي (8) ، في حديث متلفز في الثامن من حزيران 2003 ، مفاده ، بأنهم كانوا يخشون من الاعلان بأن الانقلاب كان يقوده حزب البعث ، وذلك "للصور الدموية التي ترسخت في اذهان الشعب العراقي وما سببه انقلابهم الاول في الثامن من شباط عام 1963 ، من مآسي واضطهاد للحريات العامة" (9) .

من هنا ، كان النظام الجديد به حاجة ماسة لكسب ود الرأي العام العراقي ، والدعم السياسي من بقية القوى السياسية الأخرى من غير المتورطة بالانقلاب لاسيما عدوهم التقليدي المتجذر في الثقافة السياسية البعثية ، الحزب الشيوعي العراقي . فإن البيان الاول للحكومة البعثية قد رسم توجهات سياستها الداخلية والخارجية . فمن جهة ، دعا البيان الى مكافحة الاستعمار والتمسك بالتضامن العربي بوصف ان الانقلاب جاء ، على حد تعبير البيان ، رداً على نكسة العرب في حرب الخامس من حزيران 1967 . ومن جهة ثانية ، اشار البيان الى رغبة البعثيين لحل مشاكل العراق الداخلية منها ، على وجه التحديد ، القضية الكردية ، والدعوة الى حلها حلاً سلمياً من خلال الاستجابة لمطالب الاكراد القومية . وليس هذا فحسب ، وانما بدعوة خجولة لكنها قسرية في حكم المنطق التاريخي، ناشد البيان القوى السياسية الى نسيان ممارسات البعثيين القمعية بحقها إبان استيلاءهم على السلطة عبر انقلابهم العسكري الاول في الثامن من شباط 1963 (10)، فقد دعا الى "طي صفحات الماضي السلبية" ، والتبشير بسياسة جديدة تعتمد الانفتاح على القوى الوطنية التقدمية (11) . ثم عادت قيادة حزب البعث لتأكد من جديد في بيان لرئيس مجلس قيادة الثورة ، ورئيس الجمهورية ، أحمد حسن البكر ، في الثلاثين من تموز 1968، دعوتها القوى الوطنية للمشاركة بتحمل المسؤولية في الحكم (12) .

في هذين البيانين ثمة تبدل في الخطاب السياسي البعثي ، يومذاك ، ارتكز على استمالة ومواجهة تحديات خصومهم من القوى السياسية . وما يهمنا هنا ، الحزب الشيوعي العراقي ، إذ اتسم الخطاب البعثي بلغة تضليلية حاكت الاستخدام الشيوعي لمواجهته العالم الرأسمالي ، فقد تضمنت بيانات البعثيين بلاغة خطابية مناهضة للامبريالية والصهيونية ، وبلغة مشحونة بولع المواجهة والتحدي للعالم الغربي الرأسمالي . كذلك اتسمت لغة بياناتهم بكثافة الدعوة الى تحقيق الوحدة العربية ، ودعوة الآخرين للمشاركة معهم في الحكم .

الشيوعيون وأزمة الثقة مع البعث

تاريخياً ، يعد الحزب الشيوعي العراقي أول حزب سياسي في العراق طرح منذ عام 1936، شعار الجبهة الوطنية الموحدة ، وخلال ذلك ، مارس تجربة فكرية من اجل

تحقيق اهداف شعاره. وفي سنوات الحرب العالمية الثانية كان يتصدر الجريدة المركزية للحزب (القاعدة) شعار "ياجماهير الشعب اتحدى ضد الفاشية وفي سبيل الخير والحريات الديمقراطية في جبهة وطنية موحدة" (13) . وفيما بعد ، تراجعت ثقته بالاحزاب السياسية العراقية لعدم قدرتها على توحيد صفوفها ، واجماعها على رؤية موحدة لحكم العراق لأنها منذ عام 1959 ، حسب اعتقاد قيادة الحزب الشيوعي، قد تخلت تلك الاحزاب عن السلطة للمؤسسة العسكرية شعوراً منها بعجزها عن حماية سلطتها ، وخوفاً من انتصار سلطة الشعب ، فتحول الحكم دكتاتوريا عسكرياً احتمت في ظله مصالح الطبقات السياسية والحزبية . ولذلك تعاقبت الانقلابات العسكرية في العراق تبعاً لرغبات كبار العسكريين المهيمنين على القوات المسلحة ، وبرعاية من الدول الاستعمارية وبمعزل عن ارادة الشعب ورغبته ومن دون اطلاعه (14) .

على وفق هذه القناعة ، دعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الى عقد اجتماع طارئ في التاسع والعشرين من تموز 1968 ، لدراسة الواقع السياسي العراقي الجديد تحت حكم حزب البعث ، وتحديد موقف الحزب الشيوعي من سياسة البعث الداخلية تبعاً لطبيعة وتوجهات الحزب الشيوعي العقائدية والسياسية . وبالاستناد الى تحليل البيان الصادر عن الاجتماع لطبيعة حزب البعث بوصفه "حزباً قومياً برجوازياً حاكماً ، وعلى اساس دراسة تركيبة الحكم الجديد وسياسته الخارجية والداخلية" ، فقد أقر البيان بأن حكم حزب البعث مَثلَ "حكماً معادياً للاستعمار والاقطاع" ، لكنه من الجانب الآخر ، مَثلَ "حكماً دكتاتورياً مناوئاً للديمقراطية السياسية أي حق الشعب في انتخاب حكامه وممثليه على جميع الدرجات بحرية تامة" (15) . كذلك اقرت اللجنة المركزية في الاجتماع نفسه صيغة بيان ، وحسب عبارات البيان ، بأنه "موجه الى الشعب وتضمن أهم المطالب والأهداف التي بلورها الشعب في نضاله المرير" . ولخص البيان الاهداف التي طالبَ الحزب بها وهي :

1- المطالبة بحل مشكلة الديمقراطية والنظام الديمقراطي ، وازالة آثار الارهاب عن الجماهير والاحزاب الوطنية ومصادرة الحريات ، وانهاء الفترة الاستثنائية ونقل البلاد الى الحياة الدستورية الديمقراطية وايداع السلطة الى برلمان شعبي منتخب ،

واحترام حرية العقيدة والرأي ، وطالب باصدار عفو عام فوري وشامل عن جميع المسجونين والمعتقلين .

2-دعا البيان الى حل المسألة الكردية حلاً ديمقراطياً والاقرار بحقوق الشعب الكردي في الحكم الذاتي .

3-رعاية مصالح الجماهير المعيشية والاقتصادية .

4-انتزاع حقوق العراق من احتكارات النفط الاجنبية ، فقد دعا البيان الى الالتزام بالقانون رقم 80 الذي انتزع 5 ، 99 % من الاراضي التي كانت مشمولة بأمتيازات احتكارات النفط الذي شرعه الزعيم عبد الكريم قاسم (16).

5-وبحسب خطاب البيان وتصوراته ، دعا الى الوقوف بوجه الدسائس الامبريالية والصهيونية في الوطن العربي ، والى تطهير جهاز الدولة من اوكار التجسس الاستعماري الصهيوني(17) .

في ضوء ذلك ، وضع الحزب الشيوعي منطلقاته النظرية عن الجبهة الوطنية التي أجمع عليها اعضاء اللجنة المركزية للحزب. وعملياً طرح الحزب مشروع ميثاق الجبهة الوطنية في ايلول 1968 على الاحزاب والمنظمات السياسية والعديد من الشخصيات الوطنية ، واكد على شعار الحكم الوطني الديمقراطي الأئتلافي بوصفه الطريق المضمون لتحقيق اهداف الحركة الوطنية العراقية . ولم تحدد وثيقة تقييم تجربة الحزب الشيوعي للسنوات 1968-1979 (18) الشخصيات السياسية التي عُرض عليها ميثاق الجبهة . غير ان المؤكد وبالاستناد الى الوثيقة نفسها ، جرى تقديم مذكرة الى رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر تضمنت مطالب الحزب لقيام الجبهة وقع عليها فضلاً عن الحزب الشيوعي العراقي ، الحزب الوطني الديمقراطي ، والحركة الاشتراكية العربية ، والديمقراطيون المستقلون(19) .

وإذ كان حزب البعث يدرك ، منذ الايام الاولى لأستيلائه على السلطة ، هشاشة وقلة ما لقى من دعم شعبي الذي تجلى بأستقبال العراقيين الفاتر للبيان رقم واحد لحكومة الانقلاب(20)، غير انه ، مثلما يبدو ، لم يتجاهل يومئذ القوى والمنظمات القومية المنافسة إلا انه لم يظهر اهتماماً زائداً بكسبها لصالح جبهة وطنية

مشتركة(21). وفي حين ان البعث ، مثلما يبدو ايضاً ، استغل انشقاق الحزب الشيوعي العراقي فتودد الى شيوعيي اللجنة المركزية اكثر مما تودد الى شيوعيي القيادة المركزية (22)، الذين لم يثمنوا عالياً الحصول على مقاعد قليلة في مجلس الوزراء خص البعث بها احزاب اليسار في آب 1968 ، ففي بيان للقيادة المركزية في آب 1968 أعلنت يومها ان "مجرد اشتراك قوة تقدمية واحدة ، أو حتى عدد من هذه القوى في حكومة يسيطر عليها مجلس قيادة الثورة، أي مجلس كبار الضباط الحاكمين ... لن يغير شيئاً في طبيعة النظام"(23) .

على العموم ، وكدليل على حُسن نية البعث أصدر مجلس قيادة الثورة في الخامس من ايلول 1968 قراراً بالعفو عن المعتقلين السياسين كافة (24). وفي الثاني عشر من الشهر نفسه اصدر مجلس قيادة الثورة قراراً باعادة جميع الموظفين المطرودين لاسباب سياسية الى وظائفهم ، وسمح للشيوعيين بالعودة من المنفى ، إلا ان حزب البعث لم يظهر أي استعداد لتلبية المطلب الاساس الخاص بحرية الحزب أو لتقديم أية تنازلات أخرى(25). من جانبهم ، رحب شيوعيو اللجنة المركزية بالسماح لعودة الشيوعيين من الخارج واطلاق سراح السجناء السياسين من معتقلاتهم . ولم تكتفي افتتاحية (طريق الشعب) جريدة الحزب المركزية السرية بالاعلان الصريح لترحيب اللجنة المركزية بخطوة البعث ، بل اكدت في الوقت نفسه على ما هو أشمل من اطلاق سراح السجناء ، بحسب وجهة نظر الجريدة ، إذ "دعت الى اعلان العفو العام الشامل الفوري" ، وذكرت الافتتاحية بوضوح "ان تعويل حزب البعث على تحالفه مع غلاة العسكريين المهيمنين على القوات الضاربة في الجيش ، وعلى توزيع المراكز الحساسة في الاجهزة الادارية والامنية على اعضائه واعوانه ، لن يغير من طبيعة الحكم الدكتاتورية مهما ردد من كلمات الثورة والاشتراكية والديمقراطية الشعبية" (26) .

بهذا الشكل منحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي لحزب البعث فرصة فتح الحوار والمقاييس التي على اساسها بدء الحوار والتفاهم حول قيام جبهة وطنية تقدمية . والظاهر ان اللجنة لم تدعو الى اسقاط النظام الجديد على الرغم من انقسام آراء قادة الحزب الشيوعي العراقي الذين دعا بعضهم برفض الاطمئنان الى حزب البعث بحكم

التجربة الطويلة معه ، فيما كانت هناك بعض الاراء تمهد السبيل الى التفاهم معه . وبين هؤلاء وأولئك كانت آراء تدعو الى رأي وسط مفادها وضع السلطة على المحك ، وهذا ما تم لمسه من اطلاق سراح السجناء السياسين ، والغاء سجن نقرة السلمان واعادة المفصولين المدنيين الى وظائفهم واعمالهم (27) .

على أية حال ، ما برحت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، خلال تلك الفترة ، ممارسة سياسة مرنة قوامها دعم خطوات الحكم التقدمية ، ودفعه لاتخاذ اصلاحات جريئة وسياسة تقدمية معادية للاستعمار والرجعية العربية ، على حد تعبير زكي خيري (28)، وجرى خلال تلك الفترة حوارات متقطعة . لكن من جانبه لم يغفل الحزب الشيوعي ما وصفه بسياسة حزب البعث المعادية للديمقراطية واجراءاته الحثيثة للاستئثار بالحكم (29).

واستكمالاً لرفض الشيوعيين انفراد حزب البعث بالسلطة وانعدام تقديمه الخطوات العملية لتشكيل حكومة ائتلافية جامعة للقوى السياسية الاخرى ، واصرارهم ، مثلما يبدو، على طريق اثبات ثقلهم السياسي بتحريك التجمعات العمالية وتحديهم للسلطة القائمة ؛ فقد أقدم شيوعيو عمال شركة الزيوت النباتية في بغداد على تنفيذ اضراب شامل في الخامس من تشرين الاول 1968(30) واستناداً الى بيان الحزب الشيوعي العراقي القيادة المركزية في الحادي عشر من تشرين الثاني 1968 أدان واتهم فيه اعضاء من حزب البعث وعناصر من الاجهزة الامنية المتعاونة معهم كانوا وراء التحريض ضد الاضراب ومقتل أحد العمال المضربين وجرح البعض منهم (31)، وان ثلاثة شيوعيين آخرين قتلوا لدى مهاجمة مسيرة شيوعية نظمت بمناسبة الذكرى الحادية والخمسون للثورة البلشفية الروسية في ساحة السباع في منطقة الرصافة في بغداد (32).

من جانبها ادانت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في بيان لها ممارسات الاجهزة الامنية ضد العمال المضربين ، وتدخل حزب البعث في انتخابات قوائم نقابات عمال شركة الزيوت النباتية ، وبحسب وجهة نظر اللجنة المركزية ، "فقد مسخت الانتخابات النقابية مسخاً لم يسبق له مثيل في جميع الفترات الدكتاتورية السابقة"(33) . ومن الضروري ان نضيف هنا ، ان الاضراب وأحداث ساحة السباع شكلا أول إحتكاك

مباشر بين الحزبين الشيوعي "القيادة المركزية" والبعث بعد انقلاب 1968 ، واحتاج الاخير الى المزيد من التنصل من أحداث شركة الزيوت ، والتبرؤ من قتل الشيوعيين . وفي هذا الشأن عدت صحيفة الثورة الناطقة بلسان البعث على ان الاحداث مؤامرة موجهة ضد حزب البعث قبل الاخرين تهدف ، حسب تعبير الصحيفة ، الى نسف كل ما تم انجازه على طريق الاعداد لجبهة وطنية(34).

يبدو ان التجاذبات والغزل السياسي بين الحزبين الشيوعي والبعث لم توصلهما الى طريق يتفقان على سلوكه وبناء رؤية واضحة لكل منهما حول قيام الجبهة الوطنية . ومن نافلة القول ، ان حزب البعث قد وجه انتقاده الى مشروع الجبهة الوطنية الذي اقترحته ،اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في ايلول 1968، ومن الممكن التماس هذا النقد في الدراسة التي كتبها فيما بعد سمير عبد الكريم (35)؛ فقد افاد على وفق رؤية حزب البعث بأن الشيوعيين خشيوا العزلة الجماهيرية فطرحوا مشروع الجبهة من خلال نشره في صحيفة "الاخبار" البيروتية التي يصدرها الحزب الشيوعي اللبناني ، ولم يتضمن مشروع ميثاق الجبهة تقييم وتثمين "لثورة 17 تموز وحزبها القائد" على حد تعبيره (36) .

وإذا ما اردنا ان نأخذ في نظر الاعتبار توجهات كلا الحزبين العقائدية والسياسية ، ينبغي علينا التطرق الى اهم القضايا المختلف عليها التي بقيت محل جدل ونقاش طالما وصلت الى عدم اتفاق بأدنى حدوده . فقد بالغ قادة البعث باطلاق تصريحات وأدبيات على نحو فيها دهاء عقائدي غامض وشديد التجريد بوصفها وسيلة لحشد التأييد والدعم الشعبي . ولا شك ان تلك الادبيات كانت بصدد حركة القومية العربية وقضية الوحدة بين "الاقطار" العربية ، ومعادات "الكيان الصهيوني" ، وشرور الامبريالية ، والدعوة الى الحوار الوطني بين القوى السياسية الوطنية ، قد تواصل اطلاقها خلال الفترة الزمنية المبحوث فيها لسيطرة حكومة انقلاب عام 1968 على الرأي العام المحلي والقومي فضلاً عن العالمي (37) .

لقد اختلف شيوعيو العراق مع البعث العراقي في شأن قضية الوحدة العربية فمن وجهة نظر الشيوعيين ان ما يوحد الشعوب العربية ، ليس فقط خصائصهم القومية المشتركة بل ايضاً نضالهم المشترك ضد الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية .

وعليه فان الجبهة الوطنية في نظرهم (الشيوعيون) عليها ان تأخذ بنظر الاعتبار ان الوحدة العربية لا يمكن ان تتم بعملية واحدة مثلما يؤكد عليها حزب البعث (38)، بل ان النضال في هذا الاتجاه هو الذي يؤدي بالنتيجة الى بلوغ الوحدة القومية ، لذلك فان الجبهة المقترحة تدعو الى اقامة تحالف وطيد بين القوى الوطنية في كل بلد عربي ، والى تعزيز تضامن هذه القوى وسائر الانظمة في العالم العربي . وكذلك المباشرة باقامة اشكال التنسيق والتوحيد في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية في البلدان العربية المتحررة (39).

وفي شأن القضية الفلسطينية ، فقد عدها الحزب الشيوعي العراقي مهمة قومية يجب ان تنهض لها جميع الشعوب العربية . وان المعركة مع اسرائيل هي في الجوهر معركة بين الامبريالية العالمية وبين حركة التحرر القومي ، لذلك فان الهدف من الجبهة الوطنية هو : عدم تجزئة المعركة أو حصرها في نطاق محدود . كما ربط الشيوعيون النضال ضد اسرائيل بتعزيز النضال ضد الاستعمار العالمي واحتكاراته النفطية الذي يتطلب اتباع الوسائل النافعة والاساليب كافة التي تساعد في عزل اسرائيل(40) .

وبالانتقال الى الشكل الافضل لتحقيق الاهداف المشتركة للاطراف المتحالفة وقيام الجبهة الوطنية أصر الحزب الشيوعي العراقي على اقامة حكومة ائتلاف وطني تقدمية تؤمن بحقوق الشعب وحرياته الديمقراطية وتمثل مختلف قوى الجبهة واحزابها السياسية من خلال اشاعة الديمقراطية في حياة المجتمع باطلاق حرية التنظيم والنشاط السياسي للاحزاب والجماعات الوطنية ، واطلاق حرية التنظيم النقابي والاجتماعي لنقابات العمال وجمعيات الفلاحين ومنظمات الطلبة والمعلمين والنساء وغيرها من المنظمات المهنية الجماهيرية (41) .

على وفق ذلك ، كان اكثر الشيوعيين يخشون من اليمين البعثي المهيمن على زمام السلطة من عدم توافقهم مع طروحاتهم عن الجبهة ، ومن ذلك يبدو ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي اعارت أهمية بالغة لما يحدثه تعاون القوى السياسية وتكتلها وراء مطالب مشتركة وفي نشاطات موحدة (42) . ففي الوقت الذي نشرت فيه مجلة الثقافة الجديدة المشروع الشيوعي للجبهة الوطنية . وبالاستناد الى السكرتير الاول للجنة

الحزب الشيوعي المركزية زكي خيري ان المشروع لقي صدى واسعاً بين الجماهير ، وعدته بعض القوى السياسية صالحاً ليكون اساساً للحوار(43) . والمؤكد في هذا الاتجاه ان الحركة الاشتراكية العربية بدا لها المشروع الشيوعي متوافقاً مع تصوراتها عن الجبهة الوطنية ولذلك سارعت الى طرح مشروع ميثاق للجبهة من جانبها لا يختلف في مضامينه عن المشروع الشيوعي . الا ان من غير الثابت هل ان الشيوعيين هم الذين تعمدو نشر مشروع الحركة الاشتراكية في مجلتهم الثقافة الجديدة ، أم ان الحركة هي التي بادرت بنشره في المجلة المذكورة (44) .

وبالاستناد الى ما أفاد به عضو قيادة الحركة الاشتراكية العربية ، عبد الاله النصراوي ، الى الباحث عن مدى قناعة الحركة بقيام جبهة وطنية بالاشتراك مع حزب البعث بوصفه حزباً حاكماً (45)، فقد ذكر النصراوي بأنه بعد شهر من انقلاب السابع عشر 1968 أُعتقل واحتجز في سجن رقم واحد لمدة عام واحد من دون التحقيق معه . وبعد اطلاق سراحه عرض عليه سمير عزيز النجم عضو القيادة القطرية لحزب البعث بترتيب مقابلة له مع صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة . وحسب قول النصراوي ، عندما التقى صدام قام الاخير بالاعتذار له عن سجنه ، ثم جرى حديث مطول بينهما حول مسألة التعاون بين الحركة والبعث وتكوين جبهة وطنية . وابدا النصراوي استعداد الحركة بالانضمام الى الجبهة وفق اسس مسبقة اهمها : على البعث استبعاد فكرة الاستئثار بالحكم واستعداده لمشاركة الاخرين معه في السلطة ، واتخاذ اجراءات للحل السلمي للمسألة الكردية واعطاء الاكراد حقوقهم في الحكم الذاتي من خلال الحوار ، واطلاق سراح المعتقلين السياسين من جميع الاتجاهات السياسية . ولم يبين النصراوي مدى استجابة صدام لهذه الاسس (46) .

على اية حال ، كانت المسألة الاكثر جدية لحزب البعث في تلك الفترة استمالت الحزب الشيوعي "اللجنة المركزية" الى جانب دعوته لقيام جبهة وطنية على وفق منطلقات البعث . ولما كان شيوعيو اللجنة المركزية مستمرين في احترام عدم المواجهة والتصادم بينهم وبين البعثيين ، فقد دعت اللجنة الى قيام جبهة موحدة بين الاحزاب السياسية كافة من ضمنها حزب البعث الحاكم، على اساس التكافؤ ، ودعت الى قيام حكم ائتلافي يمثل

جميع القوى والاحزاب الوطنية . وطرحت اللجنة المركزية في تشرين الثاني 1968 أساس تحقيق هذين الهدفين على وفق مبدأ عدته اهم مبدأ يتمسك به الحزب الشيوعي "في حالة الائتلاف مع أي حزب أو احزاب اخرى ، هو مبدأ استقلالية الحزب الشيوعي الطبقية" ، إذ لا يبقى اي معنى للأئتلاف مع اي حزب ، من وجهة نظر اللجنة ،لا يعترف بحق الحزب الشيوعي بالمشاركة في حكومة ائتلافية حقاً . وفي ممارسة العمل السياسي العلني ، وحريته في اصدار الصحف ، مع الغاء الاوضاع الاستثنائية والمؤسسات والقوانين كافة المعادية للديمقراطية ، والعمل على حل القضية الكردية على اساس الاعتراف بحقوق الشعب الكردي القومية ، لا سيما حقه في الحكم الذاتي ضمن اطار الجمهورية العراقية (47).

عملياً لم يتخذ الحزبان الشيوعي والبعث خطواتهما المشوبة بالحذر ، نحو التقارب إلا في ربيع 1969 ، وتعززت بالاعتراف الدبلوماسي الكامل للحكومة العراقية بجمهورية المانيا الشرقية في الثلاثين من نيسان 1969 بوصفها مبادرة تقدمية من أول دولة تعترف رسمياً بحكومة المانيا الشرقية من خارج المعسكر الاشتراكي(48) .

من خلال ما تقدم يبدو ان الحكومة العراقية بقيادة حزب البعث أرادت طي الصفحات المأساوية التي رافقت انقلاب البعث الاول في الثامن من شباط 1963 تجاه الشيوعيين العراقيين من خلال توثيق علاقاتها مع دول المعسكر الاشتراكي ، وبغية اجراء مباحثات جدية لأقامة جبهة وطنية تقدمية . لذلك توالت خطواتها باتجاه عقد الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول الشيوعية ، ففي الاول من آيار عقدت اتفاقية كبريت مع بولونيا ، وفي اواخر الشهر نفسه 1969 وقعت مع حكومة المانيا الشرقية معاهدة للتعاون الاقتصادي – الفني(49) . وفي السياق نفسه ، كان الامر الذي أولته الحكومة العراقية اهمية بالغة هو تقاربها من الاتحاد السوفيتي بوصفه مثلما يبدو من اكثر دول المنظومة الشيوعية تأثيراً على الحزب الشيوعي العراقي وتوجيهه نحو سياسة تتوافق مع حركة الشيوعية الاممية الملائمة لسياسة السوفيت الخارجية ، فقد تم التوقيع في موسكو في الحادي والعشرين من حزيران 1969 على اتفاقية يقدم السوفيت فيها مساعدات تقنية للعراق في البحث والتنقيب واستخراج النفط (50) .

وهكذا بدا حزب البعث في تعزيز مواقفه ودفعه لحكومته لتأطير سياستها بأطار اشتراكي تقدمي ووقوفها الى جانب الدول الشيوعية ودعمها لحركات التحرر العالمية التي سادت في تلك الفترة بوصفها مقياس تقاس من تحته مدى قرب أو بعد الحكومات والاحزاب السياسية من الوطنية والتقدمية المؤطرة بسياسة المشاركة والائتلاف مع جميع القوى السياسية في الحكم . وغدا عام 1969 ، مثلما هو الظاهر ، للحكومة العراقية عاماً مصطبغاً بالاشتراكية التقدمية ؛ فقد اعترفت بالحكومة الثورية في فيتنام الجنوبية ومساندة شعبها بموجب قرار صدر في السابع من تموز 1969(51). ومن جانب آخر ، لم تترك الحكومة العراقية الجانب الثقافي والعلمي ، وللدلالة على انفتاح حزب البعث اعترفت بشهادة الكانديدات التي حصل عليها اغلب الشيوعيين العراقيين من جامعات موسكو ، وتحديد رواتب الحاصلين عليها (52)، وايضاً سمح للشيوعيين بنشر دوريتهم "الثقافة الجديدة" ،ومن ثم صحيفة "طريق الشعب"(53). ثم توجهت الحكومة العراقية بأتجاه اقامة علاقات مع الدول الشيوعية بفتح سفارة لها في العاصمة الكوبية هافانا(54).

مع ذلك لم يجر شيء بحسب ما كان يتمناه الشيوعيون ازاء ما قدمه البعث . فمن جانب ابدا الشيوعيون ارتياحهم بالمنجزات البعثية على مدى عامين 1968 – 1970 ؛ فقد ثمنت اللجنة المركزية تعزيز حكم البعث لعلاقات الحكومة العراقية مع الدول الاشتراكية ، واهتمامها بايجاد علاقات ودية مع بعض القوى التقدمية في العالم، وغيرها من الخطوات في مضمار السياسة الخارجية والعلاقات الدولية والعربية التي أشرنا اليها آنفاً ، إذ عدتها اللجنة اجراءات وخطوات تقدمية معادية للاقطاع والامبريالية (55). وعلى صعيد آخر ، فأن ما شرعته الحكومة البعثية من قوانين تمس الاصلاحات الاجتماعية لا سيما القرارات التي اعادت النظر بقانون الاصلاح الزراعي القديم (56)، واصدارها قانون الاصلاح الزراعي الجديد (57)الذي كان من وجهة نظر اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي – رغم نواقصه – خطوة هامة الى الامام في طريق تحقيق الاصلاح الزراعي الجذري، فضلاً عن توقف القتال في شمال العراق والتوصل مع القيادة الكردية الى عقد آتفاق لحل القضية الكردية سلمياً في الحادي عشر من آذار 1970 ، من شأنه ان يفتح الطريق واسعاً امام تعزيز الاخوة العربية الكردية وتعزيز المكتسبات المحرزة(58).

لكن من جانب آخر ، وجه الشيوعيون انتقاداً بالغاً لسياسة البعث الداخلية ، إذ اتخذ المؤتمر الثاني في آب – أيلول 1970 سياسة تجاه حكومة البعث ، على اساس المعارضة "لنهج الحكومة المعادي للديمقراطية وللشيوعية ولاضطهادها لأحزاب المعارضة الوطنية أياً كانت ، ولانتهاكها حقوق الانسان وكرامته ، ولمظاهر الشوفينية والتعصب القومي الطائفي" ، حسب ما جاء في وثيقة التقييم الشيوعية ، وفي الوقت نفسه ، اكد المؤتمر على تنصيص مفاده "اننا سنؤيد وندعم أي اجراء تقدمي أو أي موقف ضد الاستعمار والاقطاع والرجعية تقفه السلطة (59) .

الواقع برزت انتقادات الحزب الشيوعي على نحو غير ملحوظ بعد اعلان بيان الحادي عشر من آذار 1970 عندما شعر ان حزب البعث عمد في هذا البيان الى تقسيم الادوار بين الحزبين الرئيسين للعرب والاكراد ، لكي لا يتصدر الحزب الشيوعي العراقي ، حسب رؤيته ، نضال الجماهير من اجل الحكم الذاتي لكردستان والديمقراطية للعراق وحسب ، وانما عزله عنها(60) .ففي هذا الشأن اعتقد الشيوعيون ان حزبهم بشقيه القيادة المركزية واللجنة المركزية قد بذلا جهداً كبيراً في تقريب وجهتي النظر بين البعث والديمقراطي الكردستاني ، وصولاً الى اتفاقية الحادي عشر من آذار التي اقرت بقدر أرتضاه الاكراد لنيل حقوقهم القومية ، إذ كان للشيوعيين دورهم المتميز في اللجنة الاستشارية التي تكونت لحل الخلافات والمشاكل التي تنشأ عن تطبيق الاتفاقية (61) .

ولم ترتفع انتقادات الشيوعيين نتيجة شعورهم من تجاهل البعث لدورهم في عقد اتفاقية آذار مع الاكراد ، فحسب ، ولكنها ارتفعت ايضاً بشكل علني عندما فرقت الاجهزة الامنية التابعة لحزب البعث ، بالقوة ، تجمع شيوعيي اقيم في ساحة الميدان ببغداد بمناسبة عيد النوروز ، عيد رأس السنة الكردية ، في الحادي والعشرين من آذار 1970 ، وفي ليلتها عثر في احد شوارع بغداد على جثة الشيوعي محمد احمد الخضري مقتولاً ، ورافق ذلك هجمة واسعة النطاق شنها البعث لأعتقال مئات عدة من الشيوعيين في انحاء العراق(62) . وفي جانب آخر ، شن حزب البعث حملة اعلامية ضد الشيوعيين على مدى يومين متتاليين في الحادي عشر والثاني عشر من آذار 1970 من خلال صحيفته "الثورة" الناطقة بلسان حاله ، التي وجهت انتقادها الى الحزب الشيوعي العراقي ، وعدت تأييده

لاتفاقية آذار تأييداً ظاهرياً . وعلى حد تعبير الصحيفة ، بأن الحزب الشيوعي "تطير من النتائج التي تمحورها بعد عقد الاتفاق ، حيث كانت قيادة الحزب الشيوعي العراقي قد وضعت ، في حساباتها ان دعوتها للحل السلمي للقضية الكردية سيتيح لها مجالات أوسع للتحرك في المنطقة الشمالية"(63) .

وفي شأن الجبهة الوطنية تضمن مقال آخر في صحيفة الثورة لمواقف حزب البعث منها جاء فيه : "اذا كان حزب البعث قد أدخل موضوع الجبهة الوطنية في صلب استراتيجية السياسة ، وبادر الى عقد اتصالات وطنية مع عديد من الاحزاب والقوى الوطنية قبل ثورة 17 تموز ، فانه في عشية 30 تموز اقدم على تحقيق ذلك بالانفتاح عملياً إزاء هذه القوى الموجودة مطالباً إياها بالاسهام في الواجب الوطني والمشاركة في الحكم" . وفي مكان آخر ، عدد المقال الخطوات التي عدها حزب البعث تصب في صالح القوى الوطنية الاخرى ، إذ اشار الى : "إطلاق سراح المعتقلين الشيوعيين والتقدميين" الذين اعتقلوا قبل انقلاب السابع عشر من تموز 1968، واعادة المفصولين السياسين الى وظائفهم . كذلك "الانفتاح الفكري وفسح المجال أمام الحرية الفكرية المسؤولة قد اعطى الفرص الصالحة للحزب الشيوعي العراقي ، ومجلة (الثقافة الجديدة) مثلاً ليست مجلة فكرية فحسب ، بل هي مجلة سياسية ايضاً ، تطرح مواقف الحزب الشيوعي العراقي وآراءه وبياناته السياسية غالباً" (64) .

وبطريقة لا تخلوا من التحدي والاصرار على التمسك بمبدأ القيادة والهيمنة على السلطة عندما اكدت عليه صحيفة الثورة . فبالاستناد الى مفاهيم الصحيفة وعباراتها فأن "حزب البعث يمتلك الثقة العالية لقيادة الجماهير والثورة" وبناءً على ذلك على القوى السياسية الاخرى ان تدرك "هذه القدرات .. بحكم تزكية الجماهير لها" . كذلك " إن قيادة الحزب ليست افتراضية ولا مفروضة ولا يمتاز الحزب بها الا من خلال امتياز الجماهيرية ومعطياته"(65) . ومن هذا الاختزال لرأي الجماهير الى مصادرة الاشتراك في قيادة السلطة اعلن صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في حشد من قواعد حزب البعث تجمع في ساحة الكشافة في الثاني عشر من آيار 1970 قائلاً "هذه الثورة وجدت لتبقى ، ووجدت لكي يكون حزب البعث العربي الاشتراكي قائداً لها" . وأغلق

صدام حسين جميع النوافذ امام القوى السياسية المدعوة للاشتراك في الجبهة الوطنية المرتقبة إذ أكد " عندما يكون حزب البعث العربي الاشتراكي قائداً لها يعني أنه عندما نوجه الدعوة للقاء القوى الوطنية لا يعني ان نتخلى عن دورنا القيادي على مستوى المنظمات الشعبية الجماهيرية وعلى اجهزة الحكم الدستورية والتنفيذية ، لانه لم نأت حتى نحكم فقط . لقد جئنا حتى نطبق برنامج حزب البعث العربي الاشتراكي ... ولذلك ليس من المعقول ان يطلب منا ان نغادر القيادة في هذه الثورة"(66) .

وهذا السياق من التمسك البعثي باصرار على قيادة الدولة ومفاصلها السلطوية التي يمكن تسميتها إذا جاز لنا التعبير بالمؤسسات اللاديمقراطية ، ومن دون ان يترك للقوى الاخرى حق المشاركة القيادية ، هو الذي يفسر الرغبة والمبرر لمشروعية الاحتجاج الشيوعي العلني لطروحات البعث عن الجبهة ؛ فقد احتج في الاول من تموز 1970 من خلال مؤتمر للاكراد الديمقراطيين ، عبد الكريم أحمد الداوود (67)، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي ، علناً على الاجراءات المتخذة ضد الشيوعيين ، ودعا الى تشكيل جبهة متكافئة للقوى الوطنية مستوحاة من مبدأ المساواة والتكافؤ ، ووجد هذا الاحتجاج صداه عند الرأي العام العراقي ، حيث وزع النص الكامل له على نطاق واسع في شوارع بغداد ومدن اخرى (68).

بالمقابل لم يترك البعثيون الاحتجاج الشيوعي أن يمر من دون رد ، فقد هاجمت صحيفة الثورة بعنف ساخر احتجاج الداوود واصفة دعوته لجبهة متكافئة الاطراف بأنه "يقدم شيئاً فريداً في لا واقعيته" . وبنظرة فوقية متعالية يقتضي التكافؤ بالاساس بتوصيف الصحيفة "وجود اطراف متساوية في مسؤوليتها ، ومشتركة في مهامها ومتضامنة في حفاظها على نتائج اعمالها" . ولكي يكون الطرف الذي يريد التكافؤ متكافئاً فعلاً ، حسب تعبير الصحيفة ، عليه "ان يكون مشتركاً في الثورة ضد هذا الحكم مهما كانت النتيجة ربحاً أو خسارة" ، وايضاً "ان يكون ممتلئاً بالعرفان للثورة التي حررت اعضاءه وازالت كل المضايقات والقيود التي احاطت بهم سابقاً ، لا أن يقابل ذلك بالجحود" (69) .

عند هذا الحد ، لم يكن هناك من المتشابهات المتناظرة والمماثلة بين البعثيين والشيوعيين حيال فكرة من سيقود الدولة . فالشيوعيين مثلما مر بنا ، كانوا اقرب لواقعية

الحياة السياسية والاجتماعية المتداخلة التي ينبغي ان يصمم عليها نظام سياسي في كيان الدولة العراقية قائم على المشاركة الفعالة لجميع الاطراف السياسية والقوى الوطنية الاخرى . بيد ان البعثيين تمسكوا بفكرة الحزب القائد والقيادة القائمة بالاساس على جوهر بأن تسلم جميع الاحزاب السياسية بقيادة البعث لها ولسلطته في مؤسسات الدولة ، والقبول ببرنامجه العقائدي والسياسي .وهذا الامر بأي حال من الاحوال لم يكن امراً سهلاً أو مقبولاً من جميع الاوجه عند الاحزاب السياسية لا سيما الحزب الشيوعي العراقي (70)، وايضاً غير واقعي ، على الاقل في النصف الثاني من عام 1970 ، للشيوعيين من تسليم زمام امورهم للبعثيين وقيادته لهم بمنظور تابع ومتبوع وعلى كافة الصعد ، كان البعث يسعى لها بمختلف الوسائل ، ومتمنياً ان يجد طريقاً تقف على سكته طموحات الشيوعيين بقيادة بعثية خالصة (71) .

وبدلاً من تخفيف غلواءهم بفكرة الحزب القائد ، طرح البعثيون في العاشر من تموز 1970 شروطهم التي تقبل بموجبها الشيوعيون في جبهة وطنية تقدمية . وطالبت قيادة البعث بـ "ضرورة قيام الاطراف الوطنية بتقييم حزب البعث العربي الاشتراكي وقيادته للثورة تقييماً موضوعياً صريحاً ، باعتباره حزباً ثورياً وحدوياً اشتراكياً ديمقراطياً" ، وبـ "بتقييم واضح لا لبس فيه ولا غموض ولا التواء لثورة 17 تموز الوطنية التقدمية المعادية للامبريالية والصهيونية والاستغلال الطبقي" ، وبـ "الاعتراف بالدور القيادي للحزب على صعيد الحكم وعلى صعيد المنظمات والجبهة" ، و"التزام الاطراف الوطنية بمبدأ عدم اقامة أية علاقة مع أية فئة سياسية تقف من السلطة الثورية موقفاً سلبياً أو عدائياً" ، و "الامتناع عن اقامة اية علاقة مع الفلول المنشقة عن الحزب وما يتفرع عن هذه الفلول من تنظيمات" ، و "عدم السماح بخلق ولاءات خاصة داخل القوات المسلحة غير الولاء للثورة" ، و "السعي لحمل الاطراف ذات الامتدادات على قبول امتداداتها بالتحالف مع حزب البعث العربي الاشتراكي في الاقطار التي توجد فيها" ، و"رفض الوجود الصهيوني رفضاً كاملاً" ، و"اعتبار الوحدة العربية الهدف الاساسي الذي يستجمع كل الاهداف ويقف في مقدمتها" ، و" الايمان بالتحويل الاشتراكي ومعاداة الاستعمار والرجعية"(72) .

في ضوء الشروط المتقدمة ، تبقى تساؤلات ملحة تتعلق بالتحول الاشتراكي واشتراكية البعث وديمقراطيته ، ومدى ايمان الحزب الشيوعي العراقي بمنطلقات البعث بهذا الاتجاه ، أفاد المحامي عبد الرزاق الصافي (73) ، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، في رسالة للباحث بقوله : "لم يرد في وثائق الحزب (الشيوعي) ما يشير الى ان حزب البعث حزباً اشتراكياً وديمقراطياً . اما الإعراب عن الامل في ان يتطور التحالف بين الحزبين لبناء الاشتراكية فقد ورد في وثائق المؤتمر الوطني الثالث في 1976"(74) .

على اية حال ، انتقد المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي تمسك حزب البعث بمفهوم ومبدأ المرحلة الواحدة للتحول نحو الاشتراكية ، واصراره على ان هناك مرحلة واحدة ، هي "الثورة الاشتراكية القومية" التي بدأها بأنقلابه عام 1968(75). ورداً على مجمل شروط البعث لقيام جبهة وطنية ، شكك الشيوعيون في معرض ردودهم على شروط حزب البعث ، نُشرت في جريدتهم المركزية "طريق الشعب" ، بفوائد اسلوب فرض الشروط قبل الجلوس الى طاولت المفاوضات . وخلصوا الى رأي واحد مفاده بأن هذه الشروط معيقة في واقعيتها ، وبعيدة عن إزالة الحواجز أمام إقامة الجبهة . ومن الممكن ان نشير هنا بايجاز الى البعض من ردود الشيوعيين . وكان الشرط الاول في رأيهم غريباً ، وتساءلوا "هل يقوم البعثيون انفسهم بتثمين الحزب الشيوعي بما يتفق مع نصوص وثائقه ؟" . أما في ما يتعلق بـ "ثورة 17 تموز" فقالوا انهم وصفوا فعلاً النظام الذي انبثق عنها بكونه نظاماً "وطنياً معادياً للرجعية" ، مع ذلك "سيستمرون في انتقاد كل خطوة له تكون ضد مصالح الشعب" . وعن تمسك البعث بفكرة "الحزب القائد" قالوا إن "مسألة من يقود؟ يجب ان تترك للخيار الواعي للجماهير"، وهكذا تتابعت شكوك الشيوعيين وردودهم على شروط البعث من دون الموافقة على جميعها(76) . وفي المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي ، تمسك المؤتمرون بعدم فرض شروط مسبقة بالتسليم بالقيادة السياسية لأي حزب من الاحزاب ، وبمبدأ التكافؤ بين جميع الاطراف ، ولم يبن اكثر من امل ضئيل على إقامة جبهة حقيقية مع حزب البعث(77).

مع ضئالة الامل باقامة الجبهة الوطنية مع حزب البعث ، دعت اللجنة المركزية الى عقد مؤتمر وطني عام يضم جميع الاحزاب والكتل الوطنية من دون استثناء لمناقشة قضية التوصل الى جبهة وطنية موحدة ، واشترط لمساهمة حزب البعث بأن يبادر بوصفه قابضاً على زمام السلطة لوقف "كل شكل من اشكال القمع والاضطهاد الموجه ضد الاحزاب والشخصيات والمنظمات وتوفير المناخ الديمقراطي بوصفه المدخل الذي لابد منه للتعاون مع حزب البعث لتحقيق الجبهة الوطنية الموحدة الشاملة لجميع الاحزاب المعادية للاستعمار" (78) . وبحسب ما توافر بين يدي الباحث من مصادر ووثائق الحزب الشيوعي العراقي لا تشير بالتأكيد الى انعقاد هذا المؤتمر في اقل تقدير حتى عام 1973 .

الشيوعيون والانخراط في لعبة الجبهة الوطنية

على العموم ، يبدو ان وقائع عام 1971 المحلية والاقليمية عجلت لدفع حزب البعث بالتقرب نحو الحزب الشيوعي العراقي . ولعل من ابرز تلك الوقائع كانت استعدادات إيران الحربية في ان تكون حصان امريكا في الخليج العربي بعد انسحاب البريطانيين من الخليج بنهاية عام 1971 ، واستيلائها العملي على جزر ابو موسى وطمب الصغرى والكبرى ، ومثلما يبدو ايضاً ، ان ايران اقنعت ملا مصطفى البارزاني بأن تمتين تحالفه معها يؤمن له حماية وأمناً اكبر من التوكيدات الغامضة وغير الكافية عموماً التي كان قادراً على انتزاعها من بغداد ، مما سبب بعودة التوتر الى المنطقة الكردية جزئياً . فضلاً عن دخول الحكومة العراقية بمفاوضات مع شركة النفط العراقية في كانون الاول 1971(79) . كل ذلك ، تحرك البعث باتجاه التصالح مع الشيوعيين ، وتقرب في الوقت نفسه من الاتحاد السوفيتي ؛ فقد مهد تزايد التعاون الاقتصادي السوفيتي – العراقي لهذه المرحلة الجديدة من السياسة البعثية ، الى تطور في العلاقات بين البلدين الى "مستوى أرفع" ، بعد توقيع رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر ورئيس الوزراء السوفيتي ألكسي . كوسيغين في بغداد بتاريخ التاسع من نيسان 1971 معاهدة مدتها خمسة عشر سنة (80) .

في الوقت الذي ابدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ارتياحها للمعاهدة العراقية – السوفيتية ، طلب حزب البعث تعزيز التعاون مع الحزب الشيوعي ، واستأنف الحوار بين الحزبين(81) . وفي الوقت نفسه ، طرح حزب البعث "ميثاق العمل الوطني" ؛ فقد اعلن رئيس الجمهورية احمد حسن البكر في الخامس عشر من تشرين الثاني 1971 الميثاق الذي مهد الطريق لاجراء الحوار . وتضمن الميثاق مقدمة وابواب عدة ، وما يهمنا هنا ما جاء في مقدمته التي اشارت الى "ان حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي قاد المسيرة الثورية طيلة اكثر من ثلاث سنوات ، ينظر الى مسألة التحالف بين القوى الوطنية والقومية التقدمية في القطر العراقي وفي الوطن العربي نظرة مبدئية واستراتيجية . ان مهمات الثورة على الصعيدين القطري والقومي ، كما ان مهمات الكفاح ضد العدو الامبريالي والصهيوني وضد حلفائه من العملاء المحليين ، تتطلب تظافر جهود وطاقات كل القوى الوطنية والتقدمية في اطار جبهوي تحدده ، في كل قطر ، اوضاعه الخاصة"(82).

ومن اجل مسعى لتوسيع التقارب البعثي – الشيوعي ، اصدر في السابع والعشرين من تشرين الثاني 1971 المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي بياناً حول مشروع ميثاق العمل الوطني . ومع قصر الفترة التي انقضت على تسلم القيادة الشيوعية نسخة من هذا الميثاق واعلانه على الرأي العام لم تسمح الا بأعطاء تقييم عام لمضامين واتجاهات الميثاق ، حسب ما جاء في مقدمة البيان . مع ذلك ، فقد ثمن الحزب الشيوعي "خطوة عرض ميثاق العمل الوطني في هذا الظرف الذي يشعر فيه كل الوطنيين ان التعاون بين الاحزاب والقوى الوطنية واقامة جبهة موحدة بينها قد بات ضرورة لا تحتمل التأجيل" ، ورأى الحزب ، من الناحية المبدئية ، ان مشروع الميثاق تضمن "اسساً صالحة للتعاون الوطني" لا سيما "اذا ما اقترن السعي للاتفاق عليه بمناقشة جادة" ، ومن اسس التقييم الاخرى "ان مشروع الميثاق من حيث مضامينه واتجاهاته الرئيسية معاد للامبريالية" ، وايضاً يؤكد على اهمية الاستمرار "في توثيق علاقات التعاون مع الدول الاشتراكية" . وفضلاً عن القضايا والمحاور العديدة التي أيدها البيان إلا انه شدد على تثبيت بعض المبادئ الاساسية في التعامل مع القوى السياسية منها : الاحترام المتبادل بوصفها احزاب

سياسية مستقلة ايديولوجياً وسياسياً وتنظيمياً . وفي شأن الحزب الشيوعي طالب البيان ان يضع النظام "خاتمة نهائية وحاسمة لكل مظاهر الاضطهاد ضده وضد اية قوة وطنية اخرى" (83) .

وعلى الرغم من تواصل الحوار بين الحزبين الا انه لم يتم التوصل الى أي اتفاق ، سواء على مشروع الميثاق الوطني أم على الجبهة الوطنية . مع ذلك ، دخل الشيوعيون الحكومة في الرابع عشر من آيار 1972 ، إذ تولى عضو اللجنة المركزية مكرم جمال الطالباني حقيبة الري بينما اصبح رفيقه عامر عبد الله العاني وزيراً للدولة (84) . ولم يقتنع الشيوعيون بهذه المشاركة الرمزية في الحكم ، ولكن قيادتهم وقعت تحت تأثير نصيحة رئيس الوزراء السوفيتي ألكسي كوسيغين ، إذ رأت ان هذه المشاركة الرمزية ووجود ممثلين للحزب الديمقراطي الكردستاني في مجلس الوزراء ، بموجب اتفاق الحادي عشر من آذار 1970 ، سيضيف الى احتمالات قيام جبهة حقيقية . ومهما يكن ، فان مشاركة الشيوعيين في شؤون الحكم لم تزد عن كونها شكلية إلا بعد محاولة انقلاب ناظم كزار ، أو على الاقل فان هذه المشاركة بدت بعد ذلك وكأنها لم تعد شكلية(85) . فبعد عشرة ايام من إعدام كزار وقَع عن حزب البعث أحمد حسن البكر امين سر القيادة القطرية ورئيس الجمهورية ، وعن الحزب الشيوعي عزيز محمد السكرتير الاول للجنة المركزية ، في السابع عشر من تموز 1973 البيان المشترك بين الحزبين "وميثاق العمل الوطني"(86) . وكان التنازل المرافق الذي قدمه حزب البعث للشيوعيين من دون أي لبس هو الاعلان بدء الحكومة بهدم قصر النهاية ، سجن التعذيب سيئ السمعة في العراق . وفوق هذا كله، فقد اكتسب الحزب الشيوعي مشروعية قانونية ، وحصلوا في ايلول 1973 على إذن بالصدور العلني لصحيفتهم السرية "طريق الشعب" المنافس الاقوى لصحيفة "الثورة" البعثية في الطبع والتوزيع(87) .

يبقى ان نشير هنا ، عن اسباب قبول الشيوعيون بعقد الجبهة مع حزب البعث ، فقد افاد المحامي عبد الرزاق الصافي عضو اللجنة المركزية ، بوصفه من المشاركين والمساهمين في صناعة تلك الاحداث ، بالقول "لم يكن دخول الجبهة من قبل الحزب الشيوعي براغماتياً ولا هدفاً استراتيجياً ، وانما كان خطوة املتها الظروف التي كانت

تحيط بالحزب داخلياً وخارجياً استهدفت اتاحة الفرصة للحزب لأعادة بناء تنظيماته التي جرى تدميرها في انقلاب شباط 1963، واعادة صلاته مع جماهيره واحياء تراثه ووضعه بين ايدي الشبيبة المتعطشة للتعرف على تاريخه النضالي وغير ذلك من الاهداف التي تحقق منها الشيئ الكثير" (88) .

لكن لماذا ماطل البعثيون وعلى مدى خمس سنوات (17 تموز 1968 – 17 تموز 1973) لعقد الجبهة مع الشيوعيين ؟ . لعل ما مر بنا من احداث ووقائع كانت اسباب تحول دون التقارب بين الحزبين . ولكن وهو الاهم في نظر الباحث ، العامل النفسي والتراث المثقل بالكراهية الذي احتفظ به التيار القومي العروبي لا سيما حزب البعث تجاه الشيوعيين ، وقد اعترف بهذا الشأن التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العراقي ، إذ جاء فيه " ان إقامة علاقات ايجابية بين حزب البعث العربي الاشتراكي وبقية الاطراف السياسية ... تطلبت بالفعل زمناً طويلاً ومقدمات نظرية وسياسية وعملية كثيرة ... وقد لاقى حزب البعث العربي الاشتراكي كما لاقت الاحزاب الاخرى صعوبات كثيفة لخلق اجواء نفسية ايجابية تجاه العمل الجبهوي . ان المشكلة في هذا الصدد لم تكن مشكلة نظرية .. فكل الاطراف السياسية التقدمية كانت مقتنعة بالعمل الجبهوي ، بل كانت مشكلة نفسية وسلوكية ، وكان واقع القطر العراقي يشير دائماً الى ان هذا الجانب كان يحتل اهمية خاصة بل استثنائية لاسباب كثيرة من اهمها المزاج الشعبي ، والثقل الاستثنائي للعلاقات التناحرية السابقة"(89) . وليس هذا فحسب ، فأن الحقيقة التي استخلصتها القوى السياسية من واقع التحالفات وتجاربها التاريخية ان اية حركة سياسية في العراق لا يمكن ان تنجح اذا بقيت منعزلة عن غيرها (90) . ولكن ، الى اي مدى التزم حزب البعث بهذه الحقيقة؟ فالوقائع التاريخية اثبتت فيما بعد انفراط عقد الجبهة الوطنية مع الشيوعيين ودخول العراق بمرحلة سياسية جديدة لا يقع اطارها الزمني ضمن موضوعة هذا البحث .

الخاتمة :

من خلال البحث يتضح ، ان ثمة علاقة غير متوافقة أو متجانسة في العمل السياسي بين الحزبين الشيوعي العراقي والبعث ، يمتد عمقها الى اختلافهما في الجذور العقائدية والتباين الواسع في اساليبهما الحركية ، شكلت في مجملها حواجز وعقد نفسية اكثر ما ظهرت في حزب البعث المستند في رؤاه الى التيار القومي العروبي مما حالت ، بطبيعة الحال ، الى عدم قيامهما بعمل جبهوي يتفقان بموجبه على الاشتراك في حكومة ائتلافية واحدة من دون الانفراد بقيادة أو تابعية لأي منهما.

بحكم التجربة السلبية مع حزب البعث ، تردد الحزب الشيوعي العراقي بقبول دعوة البعث للدخول معه في جبهة وطنية . فعلى الرغم من الحوار الطويل واللقاءات السياسية في اعلى مستوياتها ، إلا ان الشيوعيين كانوا يخشون من اليمين البعثي المهيمن على زمام السلطة ، المختلف كلياً مع طروحاتهم عن الجبهة القائمة على اساس التكافؤ ، وحكم ائتلافي يمثل جميع القوى والاحزاب الوطنية ، ومبدأ استقلالية الحزب الشيوعي الطبقية . في حين بقي حزب البعث مصراً على اختزال دور الشيوعيين ومصادرة اشتراكهم في قيادة الدولة إلا بأدوار هامشية . لذلك ، لم يكن ثمة متشابهات متناظرة ومتماثلة بين الشيوعيين والبعثيين ، فقد كانت طروحات الشيوعيين اقرب لواقعية الحياة السياسية والاجتماعية المتداخلة لبناء نظام سياسي للدولة العراقية قائم على المشاركة الفعالة لجميع القوى السياسية الوطنية الاخرى . في حين بقي البعثيون متمسكون بفكرة الحزب القائد ، وان تُسلم جميع الاحزاب السياسية بقيادة البعث لها ولسلطته في مؤسسات الدولة .

مع تمسك الحزب الشيوعي العراقي بطروحاته ، الا ان النتائج اظهرت ان قياداته وقعت تحت تأثير القيادة السوفيتية ، التي وجهتهم بقبول المشاركة الرمزية في الحكم مع حزب البعث والدخول معه في "الجبهة الوطنية التقدمية" على أمل ان المشاركة الرمزية ستضيف الى احتمالات قيام جبهة حقيقية .

الهوامش والمصادر

(1) للتفصيل عن نص بيان الترشيح الرسمي ينظر : "العرب" (جريدة) ، بغداد ، العدد 551 ، 18 نيسان 1966 .

(2) ينظر:عمار خالد رمضان الربيعي، الصراع على السلطة في العراق الجمهوري 1964 – 1968 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2002 ، ص190 .

(3) ينظر : عبد الكريم فرحان ، حصاد ثورة ، مذكرات ، تجربة السلطة في العراق 1958 – 1968 ، ط 2 ، دار البراق ، لندن ، 1996 ، ص187 – 188 .

(4) للتفصيل ينظر : علي حمزة سلمان الحسناوي،النظام السياسي في العراق 1958 - 1968 ، دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الكوفة ، 1998 ، ص222 - 257 ؛ عمار خالد رمضان الربيعي ، المصدر السابق ، ص 218 - 275 .

(5) فيبي مار ، تاريخ العراق المعاصر ، العقد الجمهوري الاول ، ترجمة مصطفى نعمان أحمد، مكتبة مصر ودار المرتضى ، بغداد ، ب . ت ، ص72 .

(6) حامت الشكوك حول ارتباط معاون مدير الاستخبارات العسكرية المقدم الركن عبد الرزاق النايف ، وآمر الحرس الجمهوري المقدم ابراهيم عبد الرحمن الداوود بجهات غربية ؛ فقد نقل عن عضو قيادة الحركة الاشتراكية العربية عبد الاله النصراوي ، ان المكتب السياسي للحركة الاشتراكية بأغلبية اعضاءه قرر عدم التحالف مع حزب البعث والاشتراك في انقلاب 17 تموز 1968 لارتباطات النايف المشبوهة على حد توصيفه . وفي الاتجاه نفسه ، وصفت ادبيات الحزب الشيوعي العراقي كتلة النايف – الداوود بالمشبوهة – فضلاً عن ذلك ، أكد فيما بعد عضو القيادة القطرية لحزب البعث ومن المشاركين في انقلاب البعث الثاني 1968 صلاح عمر العلي قوله "كنا في الحقيقة نخشاه وكنا نتوجس خيفة من عنده وكنا نشكك في علاقاته الخارجية" . ينظر على التوالي : محمد جمال باروت ، حركة القوميين العرب ، النشأة – التطور – المصائر ، ط1 ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية دمشق ، 1997 ، ص486 ؛ وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي، ايلول 1970 ؛ WWW.Al-jazeera.net قناة الجزيرة الفضائية القطرية ، برنامج شاهد على العصر ، مقابلة مع صلاح عمر العلي بتاريخ 8 حزيران 2003 الحلقة الرابعة . وسنرمز له لاحقاً بـ "شاهد على العصر" .

(7) عن تأليف مجلس قيادة الثورة يراجع البيان رقم (2) في : "الوقائع العراقية " ، (جريدة رسمية) ، بغداد ، العدد 1598 ، 18 تموز 1968 .

(8) ولد في مدينة تكريت عام 1933 أو 1937 ، انتمى لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق عام 1957 . انتقل للأقامة في بغداد عام 1958 . تدرج في مراتب الحزب التنظيمية المختلفة حتى اصبح عام 1963 أحد المسؤولين عن التنظيم السري للحزب في بغداد . بعد نجاح انقلاب تموز 1968 عُينَ عضواً في مجلس قيادة الثورة ، وعضواً في القيادة القطرية لحزب البعث في العراق . تولى وزارات عدة منها وزارة الاعلام ، حتى وقع الخلاف بينه وبين قيادة البعث قدَم على إثره استقالته في تموز عام 1970 . عُين بدرجة سفير في ديوان وزارة الخارجية العراقية عام 1970 . سفير العراق في الامم المتحدة عام 1978 . ينظر : راقية رؤوف الجلبي ، سفراء العراق خلال سبعة عقود 1924 – 1994 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1996 ،ص174، 305 ؛ "شاهد على العصر "، المصدر السابق، الحلقة الرابعة في 8 حزيران 2003 .

(9) ينظر "شاهد على العصر" ، المصدر نفسه .

(10) لم يشهد تاريخ العراق السياسي المعاصر سياسة البطش والتنكيل بالقوى والاحزاب السياسية مثلما شهدها تاريخه اثناء استيلاء حزب البعث على السلطة عبر انقلابه العسكري الاول في 8 شباط 1963 . ويعد الحزب الشيوعي العراقي من اكثر الاحزاب العراقية التقدمية التي طالته سياسة القمع والابادة الجماعية لعناصره وانصاره يومذاك وفي هذا الشأن سنلاحظ اعتراف أحد قادة انقلاب17 تموز1968 . للتفصيل ينظر : طارق مجيد تقي العقيلي ، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق ، التيار القومي والطائفية السياسية ، ط1 ، مكتبة مصر والمرتضى للنشر والتوزيع،القاهرة ، 2009 ، ص 20 – 21 ؛ علي كريم سعيد ، العراق ، البيرية المسلحة، حركة حسن سريع وقطار الموت 1963 ، ط1 ،الفرات للنشر والتوزيع،بيروت،2002،ص26– 108 .

(11) للتفصيل عن نص البيان يراجع : "الوقائع العراقية" ، العدد 1598 ، 18 تموز 1968 ؛ "الثورة" ، (جريدة) ، بغداد ، العدد 182 ، 18 تموز 1968 .

(12) ينظر : "الثورة" ، العدد 194 ، 30 تموز 1968 .

(13) "طريق الشعب" (جريدة) ، بغداد ، العدد 4 ، 19 أيلول 1973 ؛ سعاد خيري، من تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق ، 1920 – 1958 ، مطبعة الاديب ، بغداد ، 1974 ، ص77 .

(14) ينظر : تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، أوائل ايلول 1968.

(15) ينظر : وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي ، 1970 .

(16) للتفصيل عن المفاوضات التي دارت بين الحكومة العراقية وشركات النفط الاجنبية ، يراجع : وثائق وزارة النفط ، رقم الملف 60 / 231 ، مفاوضات الشركات للتخلي عن الاراضي غير

المستثمرة ؛ عبد الله اسماعيل، مفاوضات العراق النفطية 1952 - 1968 ، لندن ، 1989 ، ص37 وما يليها .

(17) الحزب الشيوعي العراقي ، بيان اللجنة المركزية ، حول الوضع السياسي الراهن في البلاد، 29 تموز 1968 .

(18)اثناء الحرب العراقية – الايرانية عقد الحزب الشيوعي العراقي مؤتمره الوطني الرابع سراً في شمال العراق تحت شعار "من اجل انهاء الحرب فوراً واسقاط الدكتاتورية الفاشية ، وتحقيق البديل الديمقراطي" . واستمر من 10 – 15 تشرين الثاني 1985 . وأقر المؤتمر وثيقة تقييم تجربة الحزب للسنوات 1968 – 1979 . ونشرت الوثيقة :"الثقافة الجديدة" ، (مجلة) ، ب . م .، العدد 172 ، نيسان 1986 ، ص 100 – 166 . تجدر الاشارة هُنا ، ان مجلة الثقافة الجديدة وبالاستناد الى معلومات السيد ماجد زيدان عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي سابقاً كانت ، يومئذ تطبع في دمشق وبموافقة السلطات المعنية في سوريا ، وتوزع حصراً على الشيوعيين العراقيين المقيمين في سوريا ، وكذلك يهرب اعداد منها الى شمال العراق ودول اوربا حيث يقيم العراقيون هناك مقابلة معه في 1 شباط 2009 .

(19) للتفصيل عن النص الكامل لمشروع ميثاق الجبهة الوطنية يراجع : "الثقافة الجديدة" ، (مجلة) ، بغداد ، العدد 3، حزيران 1969 ، ص191 – 223 . يجدر التنويه هُنا ، ان حكومة البعث العراقية اجازت ظهور مجلة الثقافة الجديدة علانية بوصفها مجلة تهتم بنشر ثقافة تيار اليسار الماركسي والفكر الشيوعي ، وصدر لها العدد الاول بشكله العلني والرسمي في نيسان 1969 . ومن ثم اجيزت صحيفة طريق الشعب الناطقة بأسم الحزب الشيوعي العراقي ، وسنلاحظ هذا من خلال البحث .

(20) في هذا الشأن يراجع ما أدلى به صلاح عمر العلي في : " شاهد على العصر"، المصدر السابق ، الحلقة الرابعة .

(21) تشرذمت حركة القوميين العرب في العراق على الاقل الى تسع منظمات قومية متصارعة ومنافسة للبعث . ومثلت "الحركة الاشتراكية العربية" بجناحيها المتصارعين : الماركسي – اللينيني الذي يمثل يسار حركة القوميين العرب بقيادة عبد الاله النصراوي ، والناصري اليساري بقيادة الدكتور خير الدين حسيب ، اكبر هذه المنظمات وأهمها . فضلاً عن ذلك ، مؤتمر القوميين الاشتراكيين ، وحزب الكادحين العرب وحزب العمال الثوريين والحزب العربي الاشتراكي وغيرها . للتفصيل ينظر : محمد جمال باروت ، المصدر السابق ، حنا بطاطو ، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، الجزء الثالث الشيوعيون

والبعثيون والضباط الاحرار ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط2 ، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت ، 1995 ، هامش (36) ص413 .

(22) أستناداً الى بعض ادبيات الحزب الشيوعي العراقي ذكرت بأن بلبلة فكرية تفشت في صفوف الحزب لاسباب ذاتية نبعت من ظروف الحزب الخاصة ، وعمقتها السياسات الخاطئة التي سار عليها . والاخرى موضوعية كانت تعاني منها الحركة الشيوعية العالمية ، انعكست آثارها على الحزب الشيوعي العراقي . واعتباراً من 17 ايلول 1967 انشقت قيادة الحزب الى قيادتين الاولى القيادة المركزية بقيادة عزيز الحاج والثانية اللجنة المركزية بقيادة سكرتيرها عزيز محمد . للتفصيل ينظر:عزيز سباهي ، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، ج 3 ، ط3 ، دار الرواد المزدهرة للطباعة والتوزيع المحدودة، بغداد ، 2005 ، ص58 - 78 .

(23) بيان الحزب الشيوعي – القيادة المركزية في آب 1968 . مقتبس في : حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص413 .

(24) ينظر نص القرار في : "الوقائع العراقية" ، العدد 1633 ، 5 تشرين الاول 1968 .

(25) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص414 .

(26) مقتبس في : عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص92 – 93 .

(27) المصدر نفسه ، ص90 – 91 .

(28) ينظر : زكي خيري وسعاد خيري ، دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ، المجلد الأول ، اصدار اليوبيل الذهبي ، ط1 ، ب . م ، 1984 ، ص54 .

(29) المصدر نفسه .

(30) للتفصيل عن الاضراب يراجع : عبد جاسم الساعدي ، الحركة الوطنية في العراق واضراب عمال الزيوت ، بغداد ، 2008 .

(31) تشير اصابع الاتهام الى عضو مجلس قيادة الثورة وعضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي صلاح عمر العلي بأنه كان يوم الاضراب مستقلاً سيارة تابعة لشركة البيبسي كولا ويشجع على اقتحام ابواب شركة الزيوت التي احتمى وراءها العمال المضربين . ينظر : المصدر نفسه ، ص 123 – 124 .

(32) "طريق الشعب" ، (جريدة سرية) ، العدد 5 ، كانون الاول 1968 .

(33) عبد جاسم الساعدي ، المصدر السابق ، ص 97 .

(34) "الثورة" ، العدد 87 ، 25 تشرين الثاني 1968 .

(35) ادعى سمير عبد الكريم بأنه كان مناضلاً مشهوداً له عاش تجربة الحزب الشيوعي العراقي لكن واجبه القومي دعاه الى التخلي عن افكاره الشيوعية المتعارضة والمتقاطعة مع قوميته وعروبيته ، الا ان الواقع وحقيقته الاكيدة ان سمير عبد الكريم لم يكن الا اسماً وهمياً لشخصية مختلقة ادعاها أحد الباحثين المتخصصين العاملين في اجهزة المخابرات الامنية العراقية . ينظر: طارق مجيد تقي ، السياسة البريطانية تجاه العراق ، 1963 – 1966 ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد ، 2008 ، ص 331 ؛ علي كريم سعيد ، المصدر السابق ، ص211 .

(36) سمير عبد الكريم ، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، الجزء الخامس 17 / 30 تموز 1968 – 78 / 1979 ، دار المرصاد ، بيروت ، ب . ت ، ص 121 .

(37) في سبيل المثال يراجع : كراس "خطب وتصريحات صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة" ، منشورات دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1972 ؛ حزب البعث العربي الاشتراكي ، لكي يصان السلام وتتعزز الوحدة الوطنية ، منشورات الثورة ، ط1 ، بغداد ، 1973 ؛ "الجمهورية" ، (جريدة) ، بغداد ، العدد 199 ، 31 تموز 1968 .

(38) عن نظرة حزب البعث الى الوحدة العربية يراجع : الياس فرح ، الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1975 ؛ شبلي العيسمي ، بعض القضايا القومية ، ط1 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1975.

(39) ينظر : "الثقافة الجديدة" ، العدد 3 ، حزيران 1969 ، ص208 .

(40) المصدر نفسه ، ص ، 209 – 211 .

(41) للتفصيل يراجع : المصدر نفسه ، ص 191 – 223 .

(42) رحيم عجينة ، الاختيار المتجدد ، ط1 ، دار الكنوز الادبية ، بيروت، 1998 ، ص98 .

(43) ينظر : زكي خيري وسعاد خيري ، المصدر السابق ، ص505 .

(44) للتفصيل عن مشروع الحركة الاشتراكية العربية يراجع : "الثقافة الجديدة" ، العدد 8 ، تشرين الثاني 1969 ، ص 217 – 227

(45) رسالة من الباحث عبر البريد الالكتروني بتاريخ 10 تشرين الاول 2009 الى السيد عبد الاله النصراوي.

(46) أجوبة السيد عبد الاله النصراوي مثلما وردت للباحث عبر البريد الالكتروني بتاريخ 21 تشرين الثاني 2009 .

(47) ينظر التقرير السياسي للجنة المركزية في : وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص 38 – 39 .

(48) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص416 ؛ "الصباح" ، (جريدة) ، بغداد ، العدد 1944 ، 18 آذار 2007.

(49) حنا بطاطو ، المصدر نفسه .

(50) ريبوار كريم محمود ، العلاقات العراقية – الامريكية منذ 1989 وآفاقها المستقبلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العوم السياسية ، جامعة بغداد 2006 ، ص 21 .

(51) ينظر نص القرار المرقم 284 في : "الوقائع العراقية" ، العدد 1755 ، 19 تموز 1969 .

(52) ينظر : "الوقائع العراقية" ، العدد 1804 ، 24 تشرين الثاني 1969 ، قرار رقم 639 .

(53) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص416 .

(54) ينظر : "الوقائع العراقية" ، العدد 1824 ، 3 كانون الثاني 1970 ، قرار رقم 757 في 24 كانون الاول 1969 .

(55) ينظر : التقرير السياسي للجنة المركزية في : وثائق المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص39 – 40 .

(56) يقصد به قانون رقم 30 لسنة 1958 الذي وضع على غرار القانون المصري. ينظر : أديث وائي .أيف بينروز ، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915 – 1975 ، الجزء الاول ، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، ط1 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، 1989 ، ص383 – 395 .

(57) يقصد به قانون رقم 117 لسنة 1970 . للتفصيل ينظر : المصدر نفسه ، الجزء الثاني ، ص225 – 236؛ وهناك قرارات عدة صدرت في اواسط عام 1969 حتى عام 1970 في شأن الزراعة والاصلاح الزراعي . للتفصيل ينظر في سبيل المثال : "الوقائع العراقية" ، الاعداد 1733 ، 20 حزيران 1969 ، 1738 ، 31 حزيران 1969 ، 1867 ، 14 آيار 1970 .

(58) للتفصيل ينظر : التقرير السياسي للجنة المركزية في : وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي ، المصدر السابق ، ص41 .

(59) للتفصيل يراجع نص الوثيقة في : "الثقافة الجديدة" ، العدد 172 ،نيسان 1986 .

(60) المصدر نفسه ، ص 170 .

(61) عزيز سباهي ، المصدر السابق ، ص104 .

(62) زكي خيري وسعاد خيري ، المصدر السابق ، ص508 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص417 .

(63) "الثورة" ، العدد 478 ، 11 نيسان 1970 .

(64) "الثورة" ، العدد 479 ، 12 نيسان 1970 .

(65) "الثورة" ، العدد 510 ، 13 آيار 1970 .

(66) المصدر نفسه .

(67) كردي ولد في أربيل عام 1922 . معلم مدرسة ابتدائية . اصبح سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في نيسان 1957 ولغاية 16 حزيران 1954 . كان الداوود حتماً خارج مكانه عند تسلمه السكرتارية . لم يكن يعرف عن الماركسية اكثر من شذرات قليلة ، وكان ما زال متخلفاً ، بالمعنى السياسي ، وكشفت الافكار أو الصياغات بدقة اكبر التي كان مسؤلاً مباشراً عنها رجل مشوش الافكار . للتفصيل ينظر : حنا بطاطو ، المصدر السابق ، الجزء الثاني ، ص337 – 340 .

(68) المصدر نفسه ، الجزء الثالث ، ص417 .

(69) "الثورة" ، العددان 565 ، 6 تموز 1970 ، 569 ، 10 تموز 1970 .

(70) للوقوف على تمسك البعثيين بفكرة الحزب القائد يراجع مثلاً ما قاله في حينه صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة في "الثورة"، العدد 510 ، 13 آيار 1970 ؛ ولاغراض البحث ينظر : رحيم عجينة ، المصدر السابق ، ص102 .

(71) تجب الاشارة هنا ، ان هناك اسباب نفسية وسلوكية بين حزبي البعث والشيوعي العراقي قد حالت دون توافقهما على اكثر المواضيع السياسية والعقائدية . للتفصيل ينظر : التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن – القطر العراقي ، كانون الثاني 1974 ، ص75 – 79 .

(72) "الثورة" ، العدد 569 ، 10 تموز 1970 .

(73) ولد عبد الرزاق جميل الصافي عام 1931 في كربلاء.تخرج في كلية الحقوق عام 1954 ، انتمى الى الحزب الشيوعي العراقي عام 1948 . اعتقل لاول مرة عام 1950 . انتخب عضواً في اللجنة المركزية اثناء انعقاد المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي العراقي عام 1970 . تقلد مهام حزبية عدة منها : رئيس تحرير جريدة طريق الشعب . مسؤول اعلام الحزب والعلاقات الوطنية. عضو مجلس السلم والتضامن العراقي . عضو مجلس السلم العالمي . ممثل الحزب الشيوعي في قيادة منظمة الانصار التي شكلتها الاحزاب الشيوعية في المشرق العربي للاسهام في المقاومة الفلسطينية . انتخب عضواً في المكتب السياسي عام 1974 لغاية 1997 . صدرت له مؤلفات

وتراجم عدة منها : "شهادة في زمن عاصف وجوانب سيرة ذاتي" ، و "عصبة مكافحة الصهيونية" ، "اسس الفلسفة الماركسية" ، "القاموس السياسي" . مقابلة شخصية معه في بغداد بتاريخ 25 ايلول 2009 .

(74) رسالة الكترونية من عبد الرزاق الصافي الى الباحث بتاريخ 19 تشرين الاول 2009 .

(75) للتفصيل يراجع : وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي ، آب– ايلول 1970 .

(76) للتفصيل يراجع : "طريق الشعب" ، العدد 7 ،1 آب 1970 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق، الجزء الثالث، ص418 . تجدر الملاحظة هنا ، بضرورة الالتفات الى التضليل الذي استخدمه سمير عبد الكريم في شأن ردود الشيوعيون لا سيما في تقويم "الثورة" . ينظر : سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص 140 – 141 .

(77) للتفصيل يراجع : وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي ، ايلول 1970 .

(78) زكي خيري وسعاد خيري ، المصدر السابق ، ص536 .

(79) ماريون فاروق سلوغلت ، بيتر سلوغلت ، من الثورة الى الديكتاتورية – العراق منذ 1958 ، ترجمة مالك النبراسي ، منشورات الجمل ، ب . م ، 2003 ، ص194 – 195 ؛ تشارلز تريب ، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر ادريس ، ط1 ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، 2006 ، ص278 .

(80) تشارلز تريب ، المصدر نفسه ، ص279 ؛ حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص420 .

(81) ينظر وثيقة التقييم في : "الثقافة الجديدة" ، العدد 172 ، نيسان 1986 ، ص179 .

(82) للتفصيل عن الميثاق يراجع في كتاب : مناقشات الميثاق ، منشورات الثورة ، بغداد ، 1972 .

(83) للتفصيل عن نص البيان يراجع : "الثقافة الجديدة" ، عدد خاص 31/30 ، تشرين الاول / كانون الاول 1971 ، ص 3 – 7 . تجدر الاشارة هنا ، ان مشروع ميثاق العمل الوطني خضع لدراسة وملاحظات اعضاء اللجنة المركزية منهم عامر عبد الله ورحيم عجينة ومكرم الطالباني ونشرت في "الثقافة الجديدة" ، المصدر نفسه.

(84) ينظر:المركز العراقي للمعلومات والدراسات،دليل الوزارات العراقية 1920 – 2003 ، ط 1 ،دار نور الشروق للطباعة والنشر ، بغداد ، ص262 ، 270 .

(85) حنا بطاطو ،المصدر السابق ، الجزء الثالث ، ص424 .

(86) سمير عبد الكريم ، المصدر السابق ، ص150 – 151 ؛ وللتفصيل عن نص الميثاق يراجع : ميثاق العمل الوطني والنظام الداخلي وقواعد العمل في الجبهة الوطنية والقومية التقدمية، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1973 .

(87) حنا بطاطو ، المصدر السابق ، الجزء الثالث ، ص424 – 425 .

(88) رسالة الكترونية من الصافي الى الباحث في 19 تشرين الاول 2009 .

(89) يراجع : التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربية الاشتراكي – القطر العراقي ، كانون الثاني 1974 ،ص76 – 77 .

(90) على مدى تاريخ العراق السياسي المعاصر شكلت الاحزاب والتنظيمات السياسية فيه جبهات وطنية عدة . للتفصيل يراجع : عبد الرزاق الحسني ، الجبهة الوطنية في العراق ، جذورها التأريخية وتطورها ، ط2 ، مركز الابجدية للصف التصويري ، بيروت ،1980 .

Abstract

One cannot find any temporal or political period in the modern political Iraqi history wrote about the historical prospect concerning the joining of both the Communist and Ba`ath parties in a united patriotism front because of the difference of their ideological roots and their movement styles . So , this research traces the attitude of the Communist party according to the historical procedure towards the appeal of the Ba`ath party to participate in the government and entering into the progressine patriotism front within a specific period from June 17 , 1968 upto July , 1973 .

The researcher , in this study , depended on various sources , in relation to the political side , The sources varied and differentiated in the intellectual and political directions . He mainly depended on the documents and etiquettes of The Communist and the sociulist Arab Ba`ath parties . The researcher also depended on a number of correspondances and personal interviews of some leaders of Communist and Arab socialist movement who participated in the events .

As for the historical side, the researcher depended on different sources such as : a number of university theses and dissertations , secret and public Iraqi newspapers and magazines . He also depended on some other historical sources and on an evidence of a leader in the Ba`ath party documented in AL- Jazeera channel of Qatar listed in the footnotes and sources and considered as personal autobiographies and as one of the important sources of history .